وكيل هيئة التأمينات لـ «الثورة»: معاناة المؤمن عليهم عند الانتقال من قطاع إلى آخر ستنتهي قريباً

محمد دماج

قال الأخ عارف فيصل العواضي وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات: إن معاناة المؤمن عليهم المتكررة عند انتقال الموظف أو العامل من قطاع خاضع لصندوق تأميني معين إلى قطاع آخر خاضع لصندوق آخر سوف تنتهي، حيث سيتم نقل كل الاحتياطيات مع ريع استثمارها إلى الصندوق الأخير ليحصل بموجبه المؤمن على المستحقات التأمينية من معاشات وتعويضات في إطار الصندوق الأخير الذي سيتم الإحالة إليه من جهة عمل الموظف أو العامل الأخيرة.

وأضاف العواضي في تصريح لـ «الثورة»: وذلك ناجم عن إقرار حكومة الوفاق الوطني لتعديل مواد تبادل الاحتياطيات الواردة في قوانين التأمينات والتقاعد المختلفة وهي المادة ـ (73) من قانون التأمينات والمعاشات رقم (25) لسنة 1991م الخاص بموظفي الدولة المدنيين والقطاعين العام والمختلط والمادة رقم (58) من القانون رقم 33 لسنة 1991م بشأن المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والمادة (63) من القانون رقم (26) بشأن التأمينات الاجتماعية الخاص بالعاملين في القطاع الخاص، حيث صدر قرار مجلس الوزراء بالتعديل وإحالة المشروع لاستكمال الإجراءات الدستورية.

(الاتصالات) تتحصل 4,5 مليار ريال من مديونية الهاتف الثابت

زكريا حسان

قال مدير عام المؤسسة العام للاتصالات السلكية واللاسلكية صادق مصلح ان المؤسسة تحصلت 4مليارات و500مليون ريال من المديونية التي كانت على الجهات الحكومية والخاصة والأفراد.

وأضاف مصلح في تصريح لـ(الثورة) أنه من خلال الجهود الكثيفة التي بذلتها المؤسسة خلال الفترة الأخيرة لتحصيل المديونية الخاصة بخدمات الهاتف الثابت تم الاتفاق مع وزارة المالية بناءً على توجيهات رئيس مجلس الوزراء بتسديد مديونية الجهات الحكومية التي تسدد مركزياً على تسديد مبلغ وقدره أربعة مليارات ريال على أربعة أقساط ، كما تم تحصيل أكثر من 500 مليون ريال من الجهات الأخرى ..مؤكداً أن المؤسسة في طور المتابعة لتحصيل بقية المديونية و قد تلجأ للقضاء في حال تعذر استكمال التحصيل .

وأشار مصلح إلى أنه في إطار المعالجات الجديدة لضمان عدم تراكم المديونية تم الاتفاق مع وزارة المالية و الجهات الحكومية على تسقيف الأرقام بحسب المخصصات المالية المعتمدة لتلك الجهات وتفعيل نظام التسقيف ونظام دفع التأمين النقدي للخطوط الهاتفية الثابتة بحيث يكون سقف الخط هو السقف النقدي المدفوع بالإضافة إلى إطلاق خدمة الهاتف الثابت مسبق الدفع وخدمة هاتفي تواصل اللتين تضمنان الدفع المقدم تجنباً للمديونية مع منح المشترك تسهيلات تحفيزية و الذي تم إطلاقه مع نهاية العام الماضي.

رئيس هيئة الاستثمار يبحث مع وفد باكستاني الفرص الاستثمارية الواعدة

صنعاء/ سبأ

ناقش رئيس الهيئة العامة للإستثمار الدكتور يحيى صالح محسن، أمس بصنعاء مع وفدٍ استثماري باكستاني يزور اليمن حالياً برئاسة ماجد علي شودري، عدداً من المجالات المتعلقة بالفرص الإستثمارية الواعدة في اليمن، وإمكانية جذب مستثمرين باكستانيين للإستثمار في اليمن.

وفي اللقاء اطلع رئيس الهيئة، الوفد الباكستاني، على المزايا التي تقدم للمستثمرين، بالإضافة إلى حزمة الحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار، وكذا الفرص الاستثمارية الجاذبة في مختلف المجالات.

ورحب رئيس الهيئة للإستثمار بالوفد الاستثماري الباكستاني .. مؤكداً أن استثماراتهم ومشاريعهم ستحظى بالدعم والرعاية اللازمة.

من جهته أبدى الوفد الاستثماري الباكستاني رغبته في إقامة مشاريع استثمارية في قطاع التعليم وذلك عبر افتتاح كلية خاصة بطب أسنان، وكذا إقامة خمس مدارس خاصة في خمس محافظات يكون مركزها الرئيسي عدن.

كما أبدى الوفد رغبته في إقامة مشاريع في القطاع الصناعي مثل مصنع للدراجات النارية بدون صوت "تجميع"، ومصنع مراوح للسوق اليمنية وأيضاً للتصدير للبلدان المجاورة، ومصنع باصات "تجميع".

ومن المقرر أن يلتقي الوفد الاستثماري الباكستاني خلال الزيارة بمحافظ عدن، ومدير مكتب هيئة الاستثمار بعدن، بالإضافة إلى رئيس الغرفة التجارية الصناعية بعدن.

حضر اللقاء السفير الباكستاني بصنعاء الدكتور عرفان يوسف شامي، ومن جانب الهيئة رئيس قطاع الترويج المهندس محمد أحمد حسين، ورئيس قطاع المشاريع الخدمية والزراعية بالهيئة راجي باصيد.

خبراء يشيدون بتبني المشرع اليمني لتوجهات حديثة حيال التجارة الدولية

نبيل نعمان

د.أبو العلا النمر

د. شريف حسين

أشاد خبراء دوليون بقدرات المشرع اليمني وتبنيه توجهات مواكبة وحديثة حيال الأطر الدولية للتجارة العالمية وتكريس أسس الشفافية ومكافحة الفساد .

وأشاد الخبير الدولي الدكتور/ أبو العلا النمر مدير مركز الشرق الأوسط للتحكيم الدولي بالتوجهات الحديثة التي تبناها المشرع اليمني في العديد من التشريعات اليمنية كخطوات مسبقة لمراعاة الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .

ونوه بتحرير التجارة الخارجية ومعاملة الأجنبي المعاملة الوطنية، وكذلك القانون رقم (13) لسنة 2012م الخاص بحق الحصول على المعلومات, مشيراً إلى أن هذا القانون يكرس مبدأ الشفافية في إدارة الدولة والمعاملات التجارية الدولية وفي أبعاده الحقيقية فإن هذا القانون من الأسلحة القانونية للقضاء على الفساد، وتُستمد أهدافه من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد أحسن المشرع اليمني بإصدار هذا القانون وبصفة خاصة في هذه المرحلة التي تحتاج فيها الدولة إلى جهود أبنائها المخلصين للقضاء على الفساد واتخاذ خطوات جريئة نحو سياسة الإدارة الرشيدة.

من جهته أشاد الخبير الدولي الدكتور/ شريف حسين بالكوادر القانونية المحلية وهو ما يؤكد أن اليمن يمتلك القاعدة البشرية المؤهلة لقيادة مسيرة التنمية في المستقبل القريب، مشيراً في ذلك الى البرنامج الخاص بكيفية إجراء المواءمة بين تشريعات الملكية الفكرية في اليمن واتفاقيات التربس، وتبين من خلال التدريبات العملية مدى تمكن فريق التدريب من استيعاب الاستراتيجيات القانونية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

يذكر انه اختتمت أمس دورتا مواءمة التشريعات المتعلقة بالملكية والحقوق الفكرية والعلامات والأسماء التجارية، ومراجعة الاتفاقيات والعقود وآلية مواءمتها مع التشريعات الوطنية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي نظمتها وزارة الشئون القانونية لموظفيها في إطار برامج التدريب المكثفة، بهدف دعم القدرات القانونية والمؤسسية للدولة لمرحلة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وإجراء المواءمات المطلوبة بين التشريعات اليمنية وأحكام اتفاقيات المنظمة.

الى ذلك تستأنف الدورة الأخيرة لتلك البرنامج يوم السبت القادم لمدة خمسة أيام، بعنوان: (إعداد عقود التجارة الدولية وعمل التحكيم التجاري الدولي) .

فتح مظاريف مناقصة شراء الطاقة لمدينة عدن بقدرة 130 ميجاوات

صنعاء/سبأ

فتحت بمقر اللجنة العليا لمناقصات والمزايدات أمس مظاريف مناقصة شراء الطاقة لمدينة عدن بقدرة 130 ميجاوات.

وتهدف المناقصة التي فتحت مظاريفها لجنة فتح المظاريف بالمؤسسة العامة للكهرباء إلى تغطية النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية لمدينة عدن خلال الصيف القادم.

وسيتم الانتهاء من تحليل المناقصة والارساء على الشركة المنفذة خلال الايام القادمة، وتزويد مدينة عدن بالطاقة المشتراة خلال 60 يوماً من توقيع العقد.

الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م بعد أعوام من التجاهل

2-2

د. يحيى بن يحيى المتوكل

yyalmutawakel@yahoo.com

نواصل في هذه الحلقة استعراض ما تمت الإشارة إليه يوم أمس عن الرؤية الاستراتيجية لليمن والتي انبثقت من جملة اعتبارات ومبررات تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ومجمل التحديات التي تعترض انطلاقة التنمية الشاملة والارتقاء بطاقات وقدرات المجتمع ومقومات نموه وتطوره، فإنها قد حددت الطموحات والغايات بعيدة المدى التي يتطلع إليها المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وثقافياً وسياسياً، وتساير التطورات وسرعة التغيرات في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. واختصرت الرؤية غاياتها في استهدافها الرئيسي والمتمثل في:" تحسين التنمية البشرية ليصبح اليمن ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية، وبما يرفع مستوى معيشة المجتمع وأفراده ويضمن حياة كريمة لهم ولأفراد أسرهم.". ويتطلب تحقيق ذلك الهدف زيادة متوسط دخل الفرد من حدوده الدنيا آنذاك إلى مستويات الدخول المتوسطة والذي يقترن بتنويع مصادر توليد الناتج المحلي في الاقتصاد اليمني بدلاً من اعتماده شبه الكلي على استخراج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تحديد مصادر النمو والقطاعات الواعدة وخلق فرص عمل وتحقيق دفعة قوية في الصادرات.

وغطت الرؤية أيضاً كافة قطاعات وفئات المجتمع والتنظيمات السياسية والمجتمعات المحلية وجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية باعتبار أنها تستهدف نماء المجتمع وأفراده على كافة الأصعدة والمستويات، بالإضافة إلى انسجامها مع التراث الثقافي والحضاري للبلاد. وبالتالي استعرضت وثيقة الرؤية في الفصل الثاني توجهات محددة لبلوغ طموحات وأهداف النمو والتنوع الاقتصادي والتطور الاجتماعي والمعرفي وتعزيز الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية والشعبية وحقوق الإنسان، مع التأكيد أن الوصول إلى التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون أن يصاحبه ويعتمد على تطوير البنيان الاجتماعي والثقافي والسياسي تجسيداً لتحقيق التنمية الشاملة. وبذلك تكون صياغة رؤية اليمن الاستراتيجية 2025م هي:"انتقال اليمن إلى مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية بتنوع اقتصادي وتطور اجتماعي ومعرفي وثقافي وسياسي".

وأخيراً، لم تدع الرؤية الكمال فيما وضعته من أهداف وسياسات وإجراءات أو ما استندت إليه من تقديرات وتوقعات لمجمل عناصر عملية التنمية الشاملة، فهذا كله يندرج تحت إطار الاجتهاد الواعي للمعطيات والظروف الراهنة والرغبة في تحقيق الأهداف والغايات الممكنة والواقعية؛ وإنما قدمت منهجية تركز على السياسات الاقتصادية والإجراءات والأدوات التي تحقق الكفاءة الاقتصادية بمفهومها الواسع بعد إجراء توقعات متوسطة وطويلة المدى لتحديد وتحليل مضامين السياسات المختلفة. وقدمت هذه المبادرة كذلك تطويراً في آليات العمل التخطيطي وفي إطار التخطيط التأشيري من خلال ربط التخطيط بالواقع من ناحية والارتقاء إلى رؤى تنير الطريق وتشحذ الهمم وتتطلع إلى مستقبل واعد، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة في إعداد الخطط حيث قامت وزارة التخطيط والتنمية خلال تلك الفترة بإعداد مسودة أساسية وأولية لرؤية اليمن الاستراتيجية كمكون رئيسي في إعداد الخطة الخمسية الثانية استندت إلى أوراق خلفية تقييمية تحلل الوضع الراهن وتقترح الغايات والخطوط العريضة لكيفية الوصول إليها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والسياسية، بالإضافة إلى اعتمادها على الرؤى الاستراتيجية لأغلبية القطاعات وللمحافظات التي تم إعدادها من قبل الجهات المعنية نفسها في الوزارات القطاعية وفي المحافظات. وقامت الوزارة بعد ذلك بتنظيم ندوات وإجراء حلقات النقاش حول الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م في عدد من المحافظات بحضور المختصين وأساتذة الجامعات الإقليمية والباحثين في مراكز الدراسات والأبحاث ورجال الفكر والقطاع الخاص وقيادات مؤسسات المجتمع المدني، والتي تكللت بعقد مؤتمر عام في إطار المجلس الاستشاري (الشورى حالياً) لبلورة مشروع الرؤية الاستراتيجية في شكله النهائي، إذ أن الرؤية التي تعكس آمال وطموحات اليمنيين بكافة فئاتهم وتوجهاتهم وأينما كانوا تتطلب دون أدنى شك إشراك الجميع في وضع ذلك التصور لما يمكن أن يكون عليه اليمن إجمالاً بعد عقدين ونصف من الزمن وكل محافظة وقطاع اقتصادي بشكل محدد آخذين في الاعتبار المزايا التي تتمتع بها المحافظات والقطاعات لتحسين الأوضاع والأحوال وتحقيق الغايات والآمال.

وفي الختام، لا بد أن أبين صعوبة إعطاء الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م حقها دون تقديمها بشكل كامل ومتكامل، وهو ما أتمناه على وسائل الإعلام وتحديداً صحيفة الثورة لتسليط الضوء على توجهاتها المختلفة، وبما يضع تجربة وخبرة أمام معدي الرؤية الجديدة من ناحية وطاولة الحوار الاقتصادي من ناحية أخرى. كما أتمنى عليهم وعلى المسئولين في الجهات الحكومية المختلفة الوقوف أمام معيقات تنفيذ توجهات تلك الرؤية في إطار الخطط الخمسية التي لحقتها قبل الانتقال لإعداد رؤى اقتصادية جديدة قد تكون أكثر تعبيراً عن الواقع والطموحات أو العكس!

رئيس المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات

> وبطبيعة الحال، تطلب إعداد تلك الرؤية ومنتجها الأول الخطة الخمسية الثانية الانطلاق من جملة الاعتبارات التي تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في البلاد ومجمل التحديات التي تعترض التنمية الشاملة بما في ذلك ضرورة الارتقاء بطاقات وقدرات المجتمع ومقومات نموه،